

## \* كتب أجنبية مختارة

### \*\* قراءات من حصاد المراكز البحثية

سمير كرم

مستشار المدير العام - مركز دراسات الوحدة العربية.

#### أولاً: كتب أجنبية مختارة

(١)

لا نستطيع أن نخفي عن أنفسنا حقيقة أن السؤال الذي تمثله الفقرة السابقة يُخفي بداخله سؤالاً: لماذا لا ينطبق مثل هذا الحال على الكتب التي تتناول الشأن العربي؟ قد لا تكون هناك إجابة أسرع - أو أقصر - من تلك التي تحمل فرضية أن أعداد الباحثين والأكاديميين الإيرانيين في الغربية في العالم الغربي هي أكبر بكثير من أقرانهم العرب.

لكن الملاحظة الجديرة بالاعتبار أن كتب وأبحاث المؤلفين من أصول إيرانية ممن يقيمون في الغرب وينخرطون في جامعاته كأساتذة وأكاديميين ليست أسيرة وجهة النظر الغربية - أو الأمريكية - في معالجتها لقضايا إيران وعلاقات إيران الخارجية وأزماتها. بعضهم يكتب من منظور بعيد عن المنظور الرسمي الأمريكي إلى حد التناقض معه.

ينطبق هذا على كتاب د. علي أنصاري

Ali M. Ansari. *Confronting Iran: The Failure of American Foreign Policy and the Next Great Crisis in the Middle East*. New York: Basic Books, 2006. vii, 280 p.

لعل ثمة حاجة إلى بحث خاص مستقل للعثور على إجابة موضوعية وتفصيلية عن السؤال: لماذا يبدو أن غالبية - أو على الأقل نسبة كبيرة - من الكتب التي تصدر في الولايات المتحدة (وربما أيضاً في بريطانيا) حول الشأن الإيراني، وحتى حول العلاقات الإيرانية - الأمريكية، هي لمؤلفين من أصول إيرانية؟ ويبدو هذا واضحاً سواء في الكتب التي تعالج الشأن الإيراني الداخلي أو الخارجي، فهي تحمل أسماء مثل راي تقي، والي نصر، محتشمي بور، أسد الله علم، فريدون هويدا، أنوشروان احتشامي، عباس ميلاني ومحسن ميلاني... والقائمة طويلة. ينطبق هذا - على الأقل - على إصدارات العامين الأخيرين.

فترض عندئذ كلّ التأكيدات الإيرانية بأن البرنامج لا يسعى إلا إلى أهداف سلمية.

ولعل من أهم النقاط التي يعالجها د. أنصاري في كتابه ما يؤكد بالأدلة البحثية من أن إيران تعتبر أن مواقف الولايات المتحدة منها تنطوي على كل المبررات التي دفعتها إلى غزو العراق. ولهذا فهي ترى مبرراً لمخاوفها من التعرض لاستراتيجية أمريكية تجاه إيران مماثلة لتلك التي انتهجت نحو العراق. مع ذلك فإن المؤلف لا يخفي «امتعاضه» من المواقف المتطرفة التي يعبر عنها الرئيس الإيراني بشأن إسرائيل (بخاصة أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان) والتي يذهب فيها إلى حد القول إن «الحل الرئيسي لأزمة الشرق الأوسط هو إزالة الحكم الصهيوني»، كما يعبر أنصاري عن نفور قوي مما يعتبره «لا مبالاة» أحمددي نجاد بأمر المحرقة اليهودية (الهولوكوست) متناسياً عمق تأثيرها في الوعي والضمير الغربيين. وهو يعبر - في الوقت نفسه - عن اعتقاده بأنه على الرغم من التصريحات المتطرفة والحديث عن إعادة إيران إلى نقاء الثورة الإسلامية مجدداً، وأفكاره «الأقرب إلى الاشتراكية منها إلى الإسلام» في ما يتعلق بضرورة التغيير الاجتماعي، إلا أن رئاسة أحمددي نجاد «لم تغير كثيراً. إنها إيران نفسها التي تفتقر إلى الكفاية، والديمقراطية جزئياً فحسب، والأقرب إلى الدولة الثيوقراطية (التي تحكمه أقلية رجال الدين) على النحو نفسه الذي كانت عليه أثناء رئاسة (الإصلاحي) خاتمي».

وعند هذه النقطة يتساءل المؤلف لماذا يتحدث قادة إيران بثقة قوية عن مستقبل بلادهم. وبصورة غير مباشرة يرد ذلك إلى

المحاضر في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة سان أندروز (لندن). ولا يعني هذا أنه موال للحكم الإيراني، إنما يعني أنه يتابع بجدية وموضوعية إخفاقات السياسة الأمريكية الراهنة تجاه إيران، ويخرج باستنتاجات على درجة كبيرة من الأهمية - والخطورة - بشأن ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الإخفاقات، ليس بالنسبة إلى إيران فقط بل بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط كلها. وهو يضع صورتين متقابلتين - من دون أن يلجأ إلى طريقة المقارنة المباشرة - للكيفية التي تتعامل بها إيران مع الأخطار التي تشكلها الولايات المتحدة وتهديداتها المباشرة وغير المباشرة، والطريقة التي تتعامل بها واشنطن مع «الخطر الإيراني»... سواء تمثل كخطر ضد إسرائيل، أو كخطر ضد العراق (تحت الاحتلال الأمريكي) أو كخطر ضد منطقة الخليج وأهميتها الاستراتيجية المتمثلة في النفط.

من ناحية نرى الحكومة الإيرانية - مع كل تشدها ومع تصريحات الرئيس أحمددي نجاد النارية ضد إسرائيل والصهيونية - تسعى إلى تحسين علاقاتها الإقليمية، مع السعودية ومصر والأردن، ونرى طهران تبني موقفاً يحظى بتأييد داخلي قوي على الرغم من كل ما يقال عن «صراع» بين تيار محافظ متشدد وتيار معتدل «ليبرالي».

ومن الناحية الأخرى نرى إدارة بوش تستمر في تأكيد عزمها على معاقبة إيران: مرة بسبب مواقفها المتطرفة ضد إسرائيل ودعمها لأعداء إسرائيل في المنطقة، ومرة بسبب رفضها تبني الديمقراطية الغربية كأسلوب حياة سياسية، ومرة بسبب تشبثها ببرنامجها النووي الذي ترى فيه واشنطن مسعى نحو التسليح النووي،

تواصله إيران منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وبينما تعتبر إدارة بوش موقف إيران الراض لعملية السلام في الشرق الأوسط - أي الخطط الرامية إلى «تسوية» للصراع الإسرائيلي - بمثابة سياسة معرقة من جانب طهران، فإن المؤلف ينبه إلى أن هذا الموقف الإيراني ليس موقفاً عقائدياً بحتاً، إنما هو نتيجة منطقية لحقيقة تجاهل الولايات المتحدة دعوة إيران إلى طاوله المفاوضات في هذه العملية، الأمر الذي ترفضه - من وجهة النظر الإيرانية على الأقل - حقيقة أن إيران قوة إقليمية، وبالتالي ينبغي عدم تجاهلها. وإن الذين يتجاهلون هذا يخسرون أكثر مما يخسر هي بهذا التجاهل.

## (٢)

David Cole and James X. Dempsey. *Terrorism and the Constitution: Sacrificing Civil Liberties in the Name of National Security*. Foreword by Nancy Talanian and Kit Gage. [3<sup>rd</sup> ed.] New York: New Press, 2006. xviii, 302 p.

قضية العلاقة الجدلية بين الحرية والأمن ليست غريبة أبداً عن المواطن - أو فلنقل عن المثقف العربي - فهو يعيشها ويختبرها وتختبره منذ عقود طويلة. وقد وصل الأمر لدى بعضنا في هذه القضية إلى حد التصور بأنها الحد الفاصل بين الديمقراطية واللامركزية، وبالتالي الاستنتاج أن هذه العلاقة الجدلية أو الإشكالية لا وجود لها في الغرب الديمقراطي، والاستنتاج أيضاً أن في الديمقراطيات الغربية علاقة وثيقة بين الأمن

الأخطاء التي ارتكبتها إدارة بوش منذ غزو أفغانستان وبعدها العراق، وإلى الأساليب التي تنتهجها واشنطن للوصول إلى ما تطمح إليه من إعادة تشكيل الشرق الأوسط. والنتيجة التي يبدو أن الولايات المتحدة في طريقها إليها حتماً هي نقيض هذا الطموح. هذا كله في الوقت الذي أفادت إيران فعلياً من قيام الولايات المتحدة بتفكيك نظام صدام حسين في العراق وتقويض الدولة وتقويض الجيش وكافة المؤسسات التي تجعل من العراق نداً ومنافساً لإيران قبل الغزو الأمريكي.

إذا كان د. أنصاري لا يخفي معارضته لسياسات طهران الثورية الإسلامية، إلا أنه يعتقد أن سياسات إدارة بوش (وحكومة بلير البريطانية) تجاه إيران تنطوي على مبالغاة كبيرة وليس من شأنها تحقيق مواجهة ناجحة مع إيران. وعلى سبيل المثال فإنه يعتقد أن الولايات المتحدة - حتى عندما أبدت اهتماماً بتشجيع إيران على الاستمرار في التفاوض مع الأوروبيين بشأن برنامجها النووي - لم تقدم مغريات أو عروضاً جديدة تشجع إيران على ذلك، الأمر الذي قابلته طهران برفض قاطع للقيام بخطوة وقف تخصيب اليورانيوم. ويمضي إلى القول - في تلميح إلى الغزو العراقي للكويت - إن إيران لم تغز أي بلد ولم تُهزم على يد أحد، وبينما يرى الغرب في رفض إيران قبول تفتيش كثيف ودقيق على كل بقعة لديها على أنه دليل على أن إيران تخفي أهدافاً عسكرية لبرنامجها النووي، فإن إيران - في رأي د. أنصاري - إنما تناضل من أجل تجنب هيمنة غربية عليها. بل إنه يرى أن هذا النضال ليس وليد سياسات من صنع الثورة الإسلامية، إنما هو نضال

العسكرية الأمريكية في الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) بينما حقبة هجمة المحافظين الجدد على الحريات باسم الأمن القومي صعدت ولا تزال تحت غيمة هزيمة عسكرية تدخل مراحل الحسم للولايات المتحدة في العراق. ويلفت مؤلفا كتاب «التضحية بالحريات المدنية باسم الأمن القومي» إنتباهنا إلى أن المحافظين الجدد لا يتحدثون أبداً عن جنور المشكلة - والمشكلة هنا وفي الوقت الراهن هي «الإرهاب» - ولكنهم عندما يشعرون بضرورة تقديم مبررات للهجوم على الحريات المدنية يقولون إن «الليبراليين» - أي خصومهم الداخليين - يعرقلون جهود الحكومة لمحاربة الشر في الداخل والخارج (...)

إن أعداد القوانين التي أصدرتها إدارة المحافظين الجدد للحد من الحريات المدنية، وبخاصة تلك المتعلقة بحرية الرأي وحرية التعبير أكثر من أن تحصى في هذا الحيز الضيق.. بخاصة أن «الشيطان يكمن في التفاصيل» كما يقول المثل الأمريكي. وتفصيلات هذه القوانين واسعة وعميقة ولكنها تدل على اتجاه واحد، التضحية بالحرية باسم الأمن. ولنلاحظ أن المؤلفين تعمدوا أن يضعوا تعبير «باسم الأمن» وليس «من أجل الأمن»، فرأيهما الأكيد أن التضحية بالحرية لا تضمن أمناً، وأن القصد منها هو إحكام سلطة المحافظين على الرأي العام لتخلق أزمة خطيرة في النظام برمته، أزمة تمتد بخطرهما - حسب المؤلفين - إلى الاقتصاد السياسي الأمريكي، وإلى المدارس والثقافة الشعبية وحتى في غرف النوم...، فالقوانين المقيدة للحريات المدنية الأمريكية التي أصدرتها الإدارة الحالية لم تدع مجالاً لم تتدخل فيه. والهدف هو «الترخيص بقمع

والحرية. يزداد الأمن فيدعم الحرية وتزداد الحرية فتدعم الأمن.

ومن يعتقد بهذا لا يعرف أن الحرية والأمن كثيراً ما تصادما في الديمقراطيات الغربية. إن صدامهما بلغ حدود الذروة في بعض الأوقات. ويكفي أن نذكر - مثلاً - فترة «الخطر الأحمر» التي داهمت الديمقراطية الأمريكية وقوضت الحريات المدنية بأشكالها المختلفة في المجتمع الأمريكي في عشرينيات القرن العشرين، وكانت حقبة «المكارثية» أو «النشاط المعادي لأمريكا» أشهر وأوسع انتشاراً وتأثيراً في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي.

واليوم تعيش الديمقراطية الأمريكية محنة حريات مدنية من وراء ارتفاع شأن الأمن على كل ما عداه. لا في الواقع إنما في أفكار النخب الحاكمة. إنها أمريكا في مواجهة قضية العلاقة الجدلية بين الحرية والأمن في حقبة «الحرب على الإرهاب». كانت حقبة المكارثية نتيجة سيطرة مجموعة من المحافظين على مجلس النواب الأمريكي - من دون أن تشمل هذه السيطرة الرئاسة التنفيذية (البيت الأبيض) أو مجلس الشيوخ أو البنتاغون... بل كان بعض المؤسسات التنفيذية الأساسية في قفص الاتهامات من قبل لجنة مكارثي (لجنة النشاط المعادي لأمريكا) في ذلك الوقت... أما الحقبة الراهنة فتكمن خطورتها في انتشار نفوذ المحافظين - وبالتالي أيديولوجية الأمن قبل الحرية - على مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية بصورة تكاد تكون شاملة.

ليس من قبيل الصدفة أن «حقبة المكارثية» صعدت تحت غيمة من الهزيمة

كل أساليب المعارضة (والانشقاق في الرأي) في أنحاء النظام الاجتماعي بأسره».

على سبيل المثال إن «قانون حب الوطن» الذي أقره الكونغرس الأمريكي بعد ستة أسابيع فقط من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لم يتوقف عند حدود المساواة بين الانشقاق والتخريب، لقد دفع بالمعادلة خطوة هائلة بأن اعتبر مناهضي الحرب «معاونين للإرهاب» وحتى «ربما إرهابيين هم أنفسهم». ويعتمد هذا القانون صياغة مبهمه - ميولية - حين يعرف «الإرهاب المحلي» بأنه «أفعال خطيرة على الحياة البشرية وانتهاك للقوانين الجنائية... وتبدو وكأنها تنوي التأثير على سياسة الحكومة عن طريق التخويف أو القسر». ولنلاحظ هذه الكلمات الثلاث «تبدو وكأنها تنوي» (...)

يقول كول ودمبسي في هذا الكتاب «إن من الخطأ الاعتقاد أن مخاطر هذه القوانين التي تحرم المواطنين من حرياتهم المدنية تطبق على المواطنين كافة بالتساوي. كلا، إن بعض أعضاء المجتمع - غالباً من المهمشين والمحتقرين - مثلما كان اليساريون في الماضي (إبان المكارثية) - العرب والمسلمين، وبدرجة أقل اليساريين (في الوقت الحاضر) مجبورون دائماً على أن يتنازلوا عن حرياتهم حتى يستطيع الآخرون أن ينعموا بأمنهم». والحقيقة وعلى وجه الدقة هي أنه «لكون هذه الجماعات لا حول لها ولا قوة وهم لا يحرمون من حرياتهم لأنهم خطرون، إنما لأن الأقوياء يستطيعون أن يحملوهم على تحمل التكاليف».

يضع المؤلفان هذه المقولة في إطار نظري أعم، فيقولان إن ما نعنيه حينما

نتحدث عن توازن بين الحرية والأمن هو في الحقيقة توازن بين القوة وانعدام القوة (ما يمكن أن نترجمه إلى توازن بين السلطة وانعدام السلطة). وفي هذا السياق لا يفوتهما أن ينبها إلى حقيقة تاريخية ينساها كثيرون - بخاصة في سياق المقارنة بين المحافظين والليبراليين - وهي أن الليبراليين كانوا تاريخياً أول من قدموا الحجج لإثبات أن الأفراد أحرار في أن يقولوا ما يشاءون طالما لا يلحقون ضرراً بأحد غيرهم. إن على الديمقراطيات الليبرالية أن تستخدم القسر فقط لتعاقب أفعالاً أو محاولات للإتيان بأفعال، بما في ذلك تهديد أمن البلد.

تلك كانت الطروحات النظرية لمفكري الليبرالية من جون لوك وجون ستيورات ميل إلى القاضي الأمريكي أوليفر ويندل هولمز... وعلى الرغم من ذلك فإن المحافظين وبالأخص منهم المحافظون الجدد، لا يزالون يناصرون أفكار هؤلاء الليبراليين العداء.

### (٣)

George Packer. *The Assassins' Gate: America in Iraq*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005. 467 p.

قد يكون جورج باكر - مؤلف هذا الكتاب - أول كاتب أمريكي يربط مستقبل الولايات المتحدة بمستقبل العراق.. صراحة وبلا موارد، من بين كل الكتاب الأمريكيين، الذين يعدون بالمئات، الذين كتبوا عن حرب أمريكا على العراق أو في العراق من الزوايا المختلفة، ومن توجهاتهم المختلفة أيضاً.

ولا بد من القول بداية إن هذا المؤلف يصرح من البداية بأنه كان مؤيداً للحرب على العراق إنما بتحفظ شديد وأنه كانت له

لا يتجنب الواقعيون - أسئلة من نوع «هل يمكن خلق الديمقراطية بالقوة؟» أو «ما علاقة حقوق الإنسان بالأمن القومي؟».

انقطعت حالة الملل والشعور بالفراغ في غيبة الصراع لدى المحافظين الجدد عندما وقعت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. «جاءت الفرصة لأنصار التدخل لكي ينخرطوا في قتال ذهني ينطوي على مخاطر عالية وفي حرب بيروقراطية على القدر نفسه من الخطر». زاد من اقدامهم على هذا الصراع بثقة زائدة اعتقادهم بأنهم هم الطرف الذي انتصر في الحرب الباردة.

هكذا وضع المحافظون الجدد كل جهودهم في مشروعهم الجديد لتركيز الغضب الأمريكي من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لصالح حرب على العراق يبدأ منها العمل لمشروع إعادة تشكيل الشرق الأوسط ليصبح منطقة «موالية للغرب، وديمقراطية، ورأسمالية».

لم تمنع هذه الرؤية «الفكرية» لدور المحافظين الجدد المؤلف باكر من الدخول في تفصيلات دور العراقيين في المنفى في الدفع باتجاه التدخل العسكري الأمريكي في العراق... وكان لب هذا الدور - في رأيه - أن يكيلوا الاتهامات للغربيين المناهضين للحرب على العراق بأنهم «متواطئون مع صدام حسين»... وهي اتهامات طالت حتى وزير الخارجية في فترة رئاسة بوش الأولى كولين باول، مع أن هذا الأخير أدى دوره حتى النهاية في خدمة الغزو الأمريكي مبرراً ومؤيداً. وكانت تهمته لدى العراقيين المنفيين هي أنه «ميال إلى استرضاء العدو» (...)

بعد الاحتلال تحولت إدارة بوش إلى

باستمرار انتقاداته للطريقة التي تناقش بها مسألة التدخل في العراق. غير أن الكتاب - في النهاية - جاء وثيقة إدانة جيدة التوثيق، بخاصة بواسطة المقابلات الشخصية المباشرة مع المسؤولين الأمريكيين في العراق (المحتل) وفي الولايات المتحدة. ويبدأ باكر مهمته بالتصدي لرأي ذهب إليه بعض المؤلفين مؤخراً. وهو رأي يقول إن المبالغات ضخمت على مدى السنوات الثلاث الماضية من دور المحافظين الجدد في الحرب الأمريكية على العراق، فهو يظهر - ويدلل بقوة - في فصل يضع له كعنوان «عقول محمولة» - أن حرب العراق سترتبط دائماً بمصطلح المحافظين الجدد، ويقول إنه يعتبر أن المعلقين من المحافظين الجدد قد لعبوا دوراً أساسياً كقوة دافعة في تحرك إدارة بوش نحو هذه الحرب.

ويشبه المؤلف المحافظين الجدد في إدارة بوش وخارجها (في الإعلام ومراكز الدراسات... الخ) بمقاتلي شوارع - لكنهم مثقفون - وجدوا أنفسهم فجأة بلا صراع، فعندما انتهت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي وجدوا أنفسهم فجأة عاطلين عن صراع يستطيعون أن يطبقوا فيه أفكارهم على النحو الذي كانوا يطبقونها به في حقبة الحرب الباردة الطويلة. وهو يصف أسلوبهم في الصراع بهذه الأفكار بأنه خطابي (بلاغي).. ويتناقض هذا الأسلوب - في رأي المؤلف - مع ما تحتاج إليه السياسة الخارجية من واقعية تؤسس على المصالح الوطنية الحيوية وليس على جهود ذهنية (عقائدية) زاعقة تهدف إلى تغيير العالم كله بطريقة قسرية. وهو يعتقد أيضاً أن المحافظين الجدد يتجنبون - فيما

ويضيف أن هؤلاء الأمريكيين لا يفهمون لماذا لا يسلك العراقيون وفقاً لما توقعه منهم المحافظون الجدد الأمريكيون حينما كانوا لا يزالون في مرحلة المناقشة التي سبقت الحرب.

ولا يملك المرء إلا أن يتساءل - عندما يصل إلى هذه النقطة - أيكون هذا سبب إصرار بوش وإدارته - أي المحافظون الجدد - على مواصلة السير في طريق الأخطاء ذاته على الرغم من كل ما يواجهونه؟ أم أن الدخول من «بوابة القتل» - كما يقول عنوان الكتاب - أسهل من الخروج منه؟

انتهاج سياسة «محتل يعتقد أن لا حاجة به لأن يقلق من اكتساب أعداء». ويضيف أن القرار الأمريكي بحل الجيش العراقي كان قراراً ينبغي أن لا تتخذه إلا قوة على يقين تام من أن عدوها مهزوم.

بعض الذين أجرى المؤلف مقابلات معهم في العراق من قلة لا تزال تبدي امتناناً للتخلص من صدام حسين، لكن الغالبية الساحقة من العراقيين - كما يقول - لا يثقون بالولايات المتحدة. وأما الأمريكيون في العراق فإنهم لا يكفون عن إظهار «ازدراء لنكران الجميل من جانب العراقيين».

## ثانياً: قراءات من حصاد المراكز البحثية

(١)

«كيف يؤثر الاعتماد على الطاقة المستوردة على السياسات الخارجية الأمريكية»، وبالتالي الفصل اللاحق الذي يتضمن «توصيات بشأن تسيير السياسة الخارجية الأمريكية». وعلى هذين الفصلين نركز عرضنا.

تتوصل قوة المهام المستقلة إلى ستة استنتاجات أساسية:

(١) إن سيطرة البلدان المصدرة للطاقة على إيرادات نفطية هائلة تعطيها مرونة لانتهاج سياسات تعارض المصالح والقيم الأمريكية. (الأمثلة هنا هي إيران وروسيا وفنزويلا، وتضاف إليها بوليفيا التي قررت مؤخراً تأمين ثرواتها من النفط والغاز، ومن الواضح أن لا إشارة هنا في هذا الجانب إلى الدول النفطية العربية).

(٢) إن الاعتماد على النفط يسبب عمليات إعادة تحالف سياسية تحد من قدرة

Council on Foreign Relations. «National Security Consequences of U.S. Oil Dependency: Report of an Independent Task Force.» October 2006. (Independent Task Force; no. 58)

أحد العوامل الموجبة للاهتمام بهذه الدراسة/ التقرير - فضلاً عن أهمية موضوعها واستنتاجاتها وتوصياتها - أن «قوة المهام المستقلة» التي وضعتها تتألف من ٢٦ عضواً من الخبراء من أرفع المستويات، يرأسهم ثلاثة هم: جون دويتش (نائب سابق لوزير الدفاع) جيمس شليسنجر (وزير دفاع سابق ووزير طاقة سابق أيضاً) وديفيد فكتور (مدير برنامج الطاقة في جامعة ستانفورد).

وبطريقة التناول نفسها نضيف أن أهم ما في هذه الدراسة/ التقرير ما يتوصل إليه - في فصل مستقل - من استنتاجات عن

النفط والغاز أن تقوض الحكم المحلي. وللولايات مصلحة في دعم الحكم الصالح سواء لذاته أو لأنه يشجع الاستثمار الذي يمكن أن يزيد مستوى الإمدادات وأمنها. «إن الإنتاج في ديمقراطيات هشة - مثلما هو الحال في نيجيريا - يمكن أن يتقوض حينما يركز السياسيون أو أمراء الحرب المحليون على سبل الاستيلاء على عائدات النفط والغاز بدلاً من التركيز على مهمة الحكم في الأجل الطويل».

(٥) سيكون لحدوث انقطاع كبير في إمدادات النفط أثر سياسي معاكس وعواقب اقتصادية في الولايات المتحدة وفي بلدان مستوردة أخرى. وحينما يحدث مثل هذا الانقطاع فإنه يحول كل نشاط لسياسة مستمرة في محاولة مسعورة للعودة إلى الأحوال السوية. ومن المحتوم أن تتضمن تلك الجهود أمور السياسة الخارجية، مثل التنسيق مع بلدان أخرى لايجاد تدابير للتخفيف من عواقب انقطاع الإمدادات.

(٦) يرى بعض المراقبين علاقة مباشرة بين اعتماد الولايات المتحدة على النفط - خاصة من الخليج (الفارسي) - وحجم الميزانية الدفاعية الأمريكية. وتدعو مثل هذه العلاقة إلى الاستنتاج بأنه لولا هذا الاعتماد على هذا النفط لما كانت للولايات المتحدة وحلفائها مصلحة في المنطقة، ومن ثم يكون من الممكن تحقيق تخفيضات كبيرة في القوة العسكرية الأمريكية.

«إن المصالح الاستراتيجية في إمدادات نفطية يعول عليها من الخليج (الفارسي) لا تتناسب مع نسبة الاستهلاك النفطي الذي تستورده الولايات المتحدة من المنطقة. وإلى أن تصل الولايات المتحدة إلى

الولايات المتحدة على تكوين شراكات لتحقيق أهداف مشتركة... على سبيل المثال إن الصين تعيد ترتيب علاقاتها مع الشرق الأوسط (مثلاً مع إيران والعربية السعودية) وأفريقيا (مثلاً نيجيريا والسودان) بسبب رغبتها (أي الصين) في تأمين إمدادات النفط. كذلك إن فرنسا وألمانيا، ومعهما كثير من بلدان الاتحاد الأوروبي، هم أكثر عزوفاً عن مواجهة مسائل صعبة مع روسيا وإيران بسبب اعتمادهما على النفط والغاز المستوردين، وكذلك بسبب رغبتهما في السعي وراء فرص أعمال في تلك البلدان.

وقد أدت هذه التحالفات الجديدة إلى تقليص النفوذ الأمريكي، خاصة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

(٣) إن الأسعار المرتفعة وما يبدو من ندرة الإمدادات تخلق مخاوف - تتضح بشكل خاص في بكين ونيودلهي، وكذلك في العواصم الأوروبية وفي واشنطن - من أن النظام الحالي للأسواق المفتوحة غير قادر على تأمين الإمدادات. كما أن المنافسة الراهنة قد أسفرت عن صفقات للنفط والغاز تتضمن اتفاقات سياسية إضافة إلى الشروط التجارية.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة نفسها سبق أن اتخذت قرارات بتقييد الأسواق جزئياً نظراً لهموم مماثلة بشأن أمن الطاقة، عندما حظرت - مثلاً - تصدير النفط عندما فتحت خط الأنابيب عبر ألاسكا. مع ذلك فإن «للولايات المتحدة والبلدان المستهلكة الأخرى مصلحة هائلة في الإبقاء على الأسواق مفتوحة في الاتجار في سلعة النفط».

(٤) إن بإمكان الإيرادات من صادرات



والعسكريين وبرامج الدعم تقدم هي أيضاً مساهمة مهمة».

يبدأ الفصل من هذه الدراسة الذي يتناول «النتائج والتوصيات: تسيير السياسة الخارجية» بانتقاد واسع بأنه «على مدة سنوات عديدة وإدارات كثيرة أخفقت الحكومة الأمريكية في أن تولي اهتماماً كافياً للطاقة في تسييرها للسياسة الخارجية...» حتى أنه عندما تظهر أمور الطاقة على جدول أعمال السياسة الخارجية يكون ظهورها مفاجئاً، وهو أمر يحدث عادة في أوقات الأزمات، أو كنتيجة غير متوقعة لأفعال أخرى للسياسة الخارجية... و«يستحسن هذا الوضع فقط حينما تصبح مسائل الطاقة جزءاً مكملاً لعملية صنع السياسات وحينما تتلقى هذه المسائل انتباهاً مستمراً خلال كافة مراحل تطور السياسة وتنفيذها».

وفي هذا الإطار تذكر الدراسة أن إحدى المهام الحيوية من أجل أمن الطاقة الأمريكي السعي إلى استقرار في الخليج (الفارسي) حتى يمكن لهذه المنطقة أن تستمر وأن تتوسع في إنتاج يعتمد عليه. «ولن يكون من السهل موازنة الرغبة في هذا الفعل مع أهداف أخرى للسياسة الخارجية، وعلى سبيل المثال في ما يتعلق بالعربية السعودية وإيران والعراق:

● «العربية السعودية: تعتمد السوق العالمية اعتماداً حرجاً على إنتاج موسع، ولكن يتعين على الولايات المتحدة في الوقت نفسه أن تدعم تقدماً مطرداً للإصلاح الاجتماعي وابتعاداً عن الأصولية الدينية التي تزعزع استقرار الحكومات في المنطقة.

● «إيران: تتنافس الجهود الأمريكية

مستويات منخفضة جداً من الاعتماد فإنها ومستهلكين آخرين ستعتمد على الخليج (الفارسي). ومن المؤكد أنه لن يتم بلوغ مثل هذه المستويات المنخفضة خلال الإطار الزمني لهذه الدراسة، وهو عشرون عاماً».

وتضيف الدراسة/ التقرير أنه «على الأقل لمدة العقدين القادمين سيكون الخليج (الفارسي) حيويًا للمصالح الأمريكية في الحصول على إمدادات نفط يعول عليها، وفي حظر الانتشار (لأسلحة الدمار الشامل) وفي مكافحة الإرهاب، وفي تشجيع الاستقرار السياسي والديمقراطية والرفاهية العامة. ومن ثم ينبغي أن تتوقع الولايات المتحدة وأن تدعم قوة عسكرية قوية تسمح بانتشار سريع بشكل مناسب إلى المنطقة إذا تطلب الأمر. وتقول: «إن الأمر يستحق أن نشرح ما ينبغي وما لا ينبغي توقعه من هذه القوة العسكرية وكيف تخدم المصالح الأمريكية. وأكثر الأمور أهمية هو أن القوة التقليدية للولايات المتحدة تزرع العدوان في المنطقة. فأي بلد (أو مجموعة داخل بلد) تفكر في استخدام العنف على أي نطاق ينبغي أن تضع في حسابها مسؤولية الاستباق أو التدخل أو الانتقام الأمريكي. إن الردع قوي ولكنه ليس دائماً كل العمل...».

«إن عمليات متعددة من المستوى القياسي قامت بها القوات الأمريكية المنتشرة في الإقليم قدمت اسهامات مهمة لتحسين أمن الطاقة، واستمرار مثل هذه الجهود سيكون أمراً ضرورياً في المستقبل. والحماية البحرية الأمريكية للخطوط البحرية التي تنقل النفط ذات أهمية عالية. والتدريبات والمناورات المشتركة مع وحدات محلية والعلاقات المتبادلة بين العسكريين

## (٢)

Ken E. Gause. «North Korean Civil-Military Trends: Military-First Politics to a Point.» Strategic Studies Institution, U.S. Army War College, Carlyle, PA, September 2006.

في يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر الماضي أجرت كوريا الشمالية تجربتها الأولى لتفجير قنبلة نووية، ليدخل الصراع بينها وبين الولايات المتحدة - والعالم كله - منعطفاً خطيراً جديداً.

قبل خمسة أيام فقط من ذلك التاريخ - في ٤ / ١٠ / ٢٠٠٦ - صدر هذا البحث عن «معهد الدراسات الاستراتيجية» التابع لكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي، وإن كان يحمل تاريخ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦. وتكمن أهمية هذا البحث - لا في موعد إصداره - إنما في دلالاته على المدى الذي يصل إليه اهتمام الباحثين (وبالتالي المخططين) العسكريين بشؤون كوريا الشمالية، فالبحث يتناول العلاقات بين العسكريين والمدنيين في كوريا الشمالية. وهذا بحد ذاته مفاجأة إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة عزلة المجتمع الكوري الشمالي والغموض الشديد الذي يحيط بالحياة - العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... الخ - داخل هذا المجتمع. ولا يقلل من صعوبة الموضوع كثيراً كون المؤلف كين غوس باحثاً متخصصاً في شؤون كوريا الشمالية، العسكرية بخاصة، وله بحث بعنوان «القيادة الكورية الشمالية: ديناميات النظام وخطوط التصعد» ضمن كتاب عن النخب السياسية في كوريا الشمالية صادر من «معهد التحليلات الدفاعية» الأمريكي.

ويتتبع الباحث في تناوله لموضوع

الرامية إلى تجنب الانتشار النووي واحتواء الإرهاب مع العمل من أجل تطبيع العلاقات الاقتصادية، ما من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج نفطي أكبر.

● العراق: يتطلب التوسع في النفط تحسين الوضع السياسي والأمني».

وقد توصلت قوة المهام المستقلة التي وضعت هذه الدراسة إلى إجماع على وجهة النظر التي ترى ضرورة (١) تأسيس دائرة للطاقة في مجلس الأمن القومي؛ (٢) إحاطة وزير الطاقة بمعلومات كاملة وأن يكون له مقعد في كل طاولة تبحث عليها أمور السياسة الخارجية؛ (٣) إعطاء أولوية عليا لتأمين الأطر المرجعية لدراسات التخطيط الاستراتيجي في مجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع وفي وكالات المخابرات بشأن مسائل أمن الطاقة والروابط بين الطاقة والسياسة الخارجية».

على صفحة واحدة وثلاث الصفحة تدرج الدراسة «وجهات نظر إضافية منشقة» عبر عنها بعض أعضاء المجموعة. وأهم ما يرد فيها: «إن الاعتماد العالمي على النفط يفتت بسرعة القوة والنفوذ الأمريكيين لأن النفط سلعة استراتيجية تسيطر عليها بدرجة كبيرة حكومات رجعية ومجموعة احتكارية (كارتل) ترفع الأسعار وتضاعف العائدات التي تتدفق على منتجي النفط». وهذه إشارة واضحة إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وتضيف «وجهات النظر المنشقة»: «أشد الأمور خطورة هي أن مستهلكي النفط في الواقع يمولون كلا جانبي الحرب على الإرهاب».

باتجاه اصلاحات في الداخل وفي السياسة الخارجية على السواء».

أما المجال الوحيد الذي يبدو أن فيه اتفاقاً واسعاً في وجهات النظر في القيادة العسكرية فهو الحاجة إلى توفير تمويل كاف للقوات المسلحة لأن أمن الأمة يقع على عاتقها. ومن ثم فإنه يتوقع أن تواجه كوريا الشمالية خلال السنوات القليلة الآثار الضمنية لسياسة «الأولوية للمؤسسة العسكرية»، وستواجهها على نحو قاس للغاية. ويقول «ليس مؤكداً إذا كانت القيادة العليا ستكون مستعدة لمقاومة بعض الأسلحة ببعض المحارث» وذلك نظراً للتوترات التي تسود شبه الجزيرة الكورية.

لكن - وسط هذا كله - ماذا يقول البحث عن برنامج كوريا الشمالية النووي؟

يقول إن إحدى النظريات (وهو هنا ينقل بالتأكيد عن مصادر ومراجع كورية جنوبية) تذهب إلى أن رئيس الدولة كيم قرر أن يعلن عن برنامج كوريا الشمالية النووي ليؤكد أن باستطاعة بلاده أن تدبر شؤون أمنها من دون أن تضطر للرضوخ لحل وسط مع الولايات المتحدة، ولكي يهدئ من روع المؤسسة العسكرية حين يدخل معركة التحول عن سياسة «أولوية الشأن العسكري».

ويقول البحث أيضاً «إن الإعلان عن برنامج الأسلحة النووية قد قمع جهود الإصلاح، إن لم يكن لأي سبب فلائنه جعل من العسير للغاية إقامة أنظمة سوق ذات علاقة مع العالم الخارجي».

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى معلومة محددة يذكرها غوس في بحثه ترد في ملاحظته أن إعلان كوريا الشمالية - في ١٠

العلاقة بين المدنيين والعسكريين في كوريا الشمالية صعود دور العسكريين داخل القيادة ويقدم خلفية عن أبرز الشخصيات العسكرية داخل القيادة العليا، ويتناول الصلات الرسمية وغير الرسمية التي تربط المؤسسة العسكرية بزعيم كوريا الشمالية كيم جونج إيل. وفي هذا الصدد يؤكد أن كيم قد شدد قبضته على المؤسسة العسكرية عن طريق ترقية أكثر من ١٢٠٠ من الموالين له من الضباط إلى رتبة جنرال في ١٥ مناسبة خلال الفترة السابقة على نيسان/أبريل ٢٠٠٦. لكنه يقول - في الوقت نفسه - إن هذه الإجراءات أدت أيضاً إلى زيادة نفوذ العسكريين على كيم بصورة فاقت كثيراً ما كان لهم من نفوذ على والده الراحل كيم إيل سونغ.

ولا يلبث الباحث أن يعود فيقول إن المؤسسة العسكرية تبقى واحداً من لاعبين كثيرين داخل عملية صنع القرار في كوريا الشمالية، حيث «خطوط السلطة والمعلومات داخل النظام الحاكم مركبة وتتألف من قنوات رسمية وغير رسمية». ثم يميز العسكريين بأن لهم سلطة تقترب من «الفيقتو» على عدد من المسائل. ويضرب لذلك مثلاً القرار الذي اتخذته كوريا الشمالية مؤخراً بإلغاء اختبار تسيير خدمات للسكك الحديدية بين كوريا الشمالية والجنوبية.

ويلح كين غوس على التأكيد بأن كوريا الشمالية ليست - كما تبدو للمراقبين الخارجيين - كتلة واحدة، إنما تتعدد فيها وجهات النظر حيث إن بعض الكوريين أكثر تصلباً من غيرهم، وحيث - حسب قوله - «تفيد الشائعات أن بعض الشخصيات الرفيعة الشأن داخل القيادة العليا تدفع

الأردن - الجزائر - السودان - المغرب - تونس - سوريا - اليمن... الخ، وخارج الوطن العربي: كوبا، فنزويلا، بوليفيا، زيمبابوي، نيجيريا، ساحل العاج، باكستان... الخ).

ربما بسبب وضوح هذا الموقف - هذا التيار - في البلدان المستهدفة، لم يطرح للتساؤل موقف الرأي العام الأمريكي من هذه السياسة، سياسة فرض الديمقراطية كجزء من السياسة الخارجية الأمريكية على بلدان أخرى. لكن ها هو مصنع أفكار أمريكي يحمل اسم «جدول الأعمال العام» أو «الأجندة العامة» يطرح هذا السؤال على الأمريكيين وينشر نتائج ما حصل عليه من إجابات في نشرة غير دورية يقيم فيها عادة مدى ثقة الرأي العام الأمريكي بالسياسة الخارجية الأمريكية، بناء على استطلاعات للرأي العام. ويقرر التقرير الجديد - المبني على استطلاع هو الثاني من نوعه - «أنه يجد هموماً جديدة تشق طريقها إلى الوعي العام حتى في الوقت الذي تستمر فيه دواعي القلق التي كانت قد ظهرت في الاستطلاع الأول». لقد جرى فحص مواقف الرأي العام إزاء الدور الأمريكي في العالم واختبار الاتجاهات والتصورات المتغيرة... «وبينما هدأت مشاعر القلق بشأن صورة أمريكا في العالم الإسلامي، فإن قلق الرأي العام الأمريكي بشأن أسعار النفط وتأثيرها على الأمن القومي ارتفعت من نقطة الصفر إلى الرقم ٦٠ خلال شهور قليلة».

أهم من هذا كله فإنه عندما وجه السؤال عن أي الأولويات أهم: الديمقراطية، الكوارث اتضح أن الرأي العام يشعر بغموض شديد حول مهمة «خلق ديمقراطية في أرجاء العالم»، ويعبر عن رأيه بأنه لو كان

شباط/فبراير ٢٠٠٥ - عن أسلحتها النووية، أصدرته وزارة الخارجية ولم تصدره وزارة الدفاع الوطني، وهو يستدل من هذا على أنه «حتى بشأن القرارات الاستراتيجية الهامة لا تترك عملية صنع القرار للعسكريين».

ألا نستطيع اختتام هذا البحث دون أن نتوقع من الباحث نفسه - ربما من المعهد الذي أصدر بحثه هذا - إضافة تتناول التفجير النووي الذي جرى بالفعل والذي أحدث ردود فعل لا تزال مستمرة داخل الأمم المتحدة وخارجها... دون أن يبدو أن باستطاعة واشنطن أن تثبت قدرتها على التأثير في الأحداث.

### (٣)

Public Agenda in Cooperation with Foreign Affairs with Support from Ford Foundation. «Americans Wary of Creating Democracies Abroad.» Winter 2006. (Public Agenda Confidence in U.S. Foreign Policy Index; vol. 2)

لا يستطيع أحد - حتى داخل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش - أن ينكر أن الرأي العام في البلدان المستهدفة بخطة إدخال الديمقراطية التي تحاول هذه الإدارة، غالباً بالتدخل - الذي يصل في بعض الأحيان إلى حد الحرب (حالة أفغانستان ثم حالة العراق) - يتخذ موقفاً معارضاً لفكرة استيراد الديمقراطية من الخارج. حتى أكثر المجتمعات إدراكاً للحاجة إلى الديمقراطية ترفض أن يكون للولايات المتحدة دوراً في هذا.. وتعلن من خلال نخبها المثقفة على الأقل أن فرض الديمقراطية من الخارج مرفوض ولا يمكن أن ينجح. والأمثلة كثيرة في الوطن العربي: (مصر - السعودية -

- مساعدة البلدان الأخرى حينما تصيبها كوارث طبيعية (٧١ في المئة).

- التعاون مع بلدان أخرى على حل مشكلات مثل البيئة أو الحد من الأمراض (٧٠ في المئة).

- تحسين معاملة النساء في البلدان الأخرى (٥٧ في المئة).

- مساعدة البلدان الفقيرة على الخروج من حالة الفقر (٤٠ في المئة).

- أخذ وجهات نظر البلدان الأخرى ونصائحها في الاعتبار (٤٠ في المئة).

- مساعدة الناس في البلدان الأخرى على الحصول على التعليم (٥١ في المئة).

- عدم المبادرة إلى عمل عسكري إلا حيثما كان مدعوماً من حلفاء (٥٠ في المئة).

- عمل ما هو نعتقد أنه في مصلحتنا حتى وإن عارضته بلدان أخرى (٤٤ في المئة).

- أن نعنى بشؤوننا وأن نقلل تدخلنا في المسائل العالمية (٣١ في المئة).

- تشجيع قطاع الأعمال الأمريكي على الاستثمار في البلدان الفقيرة (٢٢ في المئة).

- العمل بنشاط لخلق ديمقراطيات في البلدان الأخرى (٢٠ في المئة) □

الأمر بيده لجعل الأولوية الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية مساعدة البلدان الأخرى على التغلب على الكوارث الطبيعية (٧١ في المئة يقولون أن هذه الأولوية «مهمة جداً»). ومعظم صفوف الرأي العام توضع دعم الديمقراطية في آخر سلم الأمور المهمة كأهداف للسياسة الخارجية (٢٠ في المئة فقط وصفوا هذا الدعم بأنه «مهم جداً»)، والغالبية تشكك في مقدرة الولايات المتحدة أن تؤدي هذه المهمة.

في الوقت نفسه فإن المستوى العام للقلق بشأن الخسائر البشرية في العراق بقي على حاله - كما كان في الاستطلاع السابق - حيث اعتبرته نسبة ٨٢ في المئة من المستجيبين.

وفي ما يتصل بالعلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي - وعلى الرغم مما تؤكدته مؤسسة «جدول الأعمال العام» من أن القلق بشأنها قد تراجع بعض الشيء خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، فإن أولئك الذين اعتبروها مصدراً لقلق شديد بلغوا نسبة ٦٤ في المئة، فيما عبرت نسبة ٥٠ في المئة عن اعتقادها بأن أعداداً أكبر من المسلمين في أرجاء العالم تكمن بالفعل مشاعر معادية لأمريكا.

ترتيب أولويات السياسة الخارجية كما يريدها الرأي العام الأمريكي طبقاً لنتائج هذا الاستطلاع هو كما يلي: